Royaume du Maroc
Conseil consultatif des droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CCDH DANS LA PRESSE NATIONALE

08 Mars 2010
08 مارس 2010

وكالة المغرب العربي للأنباء
Maghreb Arabe Presse

المغرب/حقوق الانسان/الامم المتحدة
مشاركة قوية للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في الدورة ال`13 لمجلس حقوق الإنسان

جنيف/ 6/ 3/ ومع/ يشارك المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان من 5 إلى 26 مارس الجاري بجنيف في أشغال الدورة ال`13 لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة التي انطلقت منذ فاتح مارس الجاري.

وأفاد بلاغ للمجلس الاستشاري لحقوق الانسان, أن المجلس سيكون ممثلا بوفد مهم في مختلف اللقاءات المبرمجة خلال هذه الدورة.

وبعد أن شارك في النقاش السنوي التفاعلي حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة, سيشارك المجلس في النقاش التفاعلي مع مجموعة العمل للأمم المتحدة حول الاختفاء القسري أو غير الطوعي, ولقاء الحق في الحقيقة, والملتقى حول حقوق الطفل, ولقاء تقديم تقرير مجموعة العمل حول البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل, واللقاء حول متابعة تطبيق إعلان وبرنامج عمل فيينا.

وأوضح البلاغ أنه بالموازاة مع البرنامج الرسمي لدورة مجلس حقوق الإنسان, ينظم المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بشراكة مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان, لقاء حول "جبر الضرر الجماعي في سياق العدالة الانتقالية" وذلك يوم الاثنين 8 مارس الجاري بقصر الأمم المتحدة بجنيف.

ويهدف هذا اللقاء إلى خلق فضاء للنقاش وتبادل التجارب والممارسات الفضلى في مجال تنفيذ برامج جبر الضرر الجماعي, بالإضافة إلى إبراز دور هذه البرامج في مسارات الحقيقة والمصالحة وتعزيز التعاون مستقبلا بين الفاعلين في مجال جبر الضرر الجماعي.

وسيسهر على تنشيط هذا اللقاء كل من جياني ماغازيني, رئيس قسم أمريكا أوروبا وآسيا الوسطى, وقسم المؤسسات الوطنية والآليات الإقليمية بمكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان, والسيد جيريمي ساركان, رئيس مجموعة العمل للأمم المتحدة حول الاختفاء القسري أو غير الطوعي, والسيد كريستيان كوريا, المندوب الأول لبرنامج جبر الأضرار بالمركز الدولي للعدالة الانتقالية, والسيد أحمد حرزني, رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان, والسيد كارلوس ألبيرتو شوكانو, نائب ممثل البعثة الدائمة للبيرو لدى الأمم المتحدة بالإضافة إلى ممثل البعثة الدائمة للأرجنتين لدى الأمم المتحدة.

من جهة أخرى, وعلى هامش هذه الأنشطة, يشارك المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان أيضا في الدورة ال`23 للجنة الدولية للتنسيق بين المؤسسات الوطنية للنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها التي ستنعقد من 23 إلى 25 مارس الجاري.

ت/ب/ط ك

Revue de Presse du Conseil Consultatif des Droits de l'Homme

MAROC-CCDH-ONU

Forte participation du CCDH à la 13ème session du Conseil des droits de l'Homme

Genève, 06 mars -(MAP)- Le Conseil consultatif des droits de l'homme (CCDH) participe, du 5 au 26 mars à Genève aux travaux de la treizième session du Conseil des droits de l'Homme (CDH) de l'ONU, ouverte le 1er Mars courant.

Le CCDH, présent avec une forte délégation, participera aux différentes rencontres à l'ordre du jour de cette session, a indiqué le CCDH, dans un communiqué.

Après avoir pris part au débat annuel interactif sur les droits des personnes handicapées, le Conseil participera au débat interactif avec le Groupe de travail sur les disparitions forcées ou involontaires, au Panel sur le droit à la vérité, à la rencontre sur les droits de l'enfant, à la présentation du rapport du groupe de travail sur le protocole facultatif à la convention relative aux droits de l'enfant et à la rencontre de suivi et application de la déclaration et du programme d'action de Vienne.

Parallèlement à l'agenda officiel de la session du Conseil des droits de l'Homme, a précisé le communiqué, le CCDH organise, en partenariat avec le Haut Commissariat des Nations Unies aux Droits de l'Homme, une rencontre sur "la réparation communautaire dans le contexte de justice transitionnelle", lundi prochain au Palais des Nations à Genève.

L'objectif de la rencontre est d'offrir aux participants un espace de débat initiant un partage d'expériences et de bonnes pratiques dans le domaine de la mise en Âœuvre des programmes de réparations communautaires. Il s'agit aussi, a ajouté le CCDH, de mettre en valeur le rô le des programmes de réparation communautaire dans les processus de vérité et réconciliation et de promouvoir les synergies et les coopérations futures entre les acteurs dans le domaine de la réparation communautaire.

Ce panel sera animé par M. Gianni Magazzeni, Chef de Section, Amériques, Europe et Asie du Centre, OiC, Section des Institutions Nationales et des mécanismes régionaux au bureau du Haut Commissariat des Nations Unies aux Droits de l'Homme, M. Jeremy Sarkin, Président du Groupe de travail sur les disparitions forcées ou involontaires, M. CristiÂ n Correa, Délégué principal du Programme Réparations du Centre International de justice transitionnelle, M. Ahmed Herzenni, Président du Conseil Consultatif des Droits de l'Homme et M. Carlos Alberto Chocano, Représentant adjoint de la Mission

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

Permanente du Pérou auprès des Nations Unies, ainsi que le Représentant de la Mission Permanente de l'Argentine auprès des Nations Unies.

Par ailleurs, en marge de ces activités, le CCDH participe également à la 23ème session du comité international de coordination des institutions nationales pour la promotion et la protection des droits de l'Homme qui aura lieu du 23 au 25 Mars courant. (MAP).

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

بيان اليوم

مشاركة قوية للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في الدورة الـ 13 لمجلس حقوق الإنسان

يشارك المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان من 5 إلى 26 مارس الجاري بجنيف في أشغال الدورة ال 13 لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة التي انطلقت منذ فاتح مارس الجاري.

وأفاد بلاغ للمجلس الاستشاري لحقوق الانسان، أن المجلس سيكون ممثلا بوفد مهم في مختلف اللقاءات المبرمجة خلال هذه الدورة.

وبعد أن شارك في النقاش السنوي التفاعلي حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، سيشارك المجلس في النقاش التفاعلي مع مجموعة العمل للأمم المتحدة حول الاختفاء القسري أو غير الطوعي، ولقاء الحق في الحقيقة، والملتقى حول حقوق الطفل، ولقاء تقديم تقرير مجموعة العمل حول البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل، واللقاء حول متابعة تطبيق إعلان وبرنامج عمل فيينا.

وأوضح البلاغ أنه بالموازاة مع البرنامج الرسمي لدورة مجلس حقوق الإنسان، ينظم المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بشراكة مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، لقاء حول «جبر الضرر الجماعي في سياق العدالة الانتقالية» وذلك يوم الاثنين 8 مارس الجاري بقصر الأمم المتحدة بجنيف.

ويهدف هذا اللقاء إلى خلق فضاء للنقاش وتبادل التجارب والممارسات الفضلى في مجال تنفيذ برامج جبر الضرر الجماعي، بالإضافة إلى إبراز دور هذه البرامج في مسارات الحقيقة والمصالحة وتعزيز التعاون مستقبلا بين الفاعلين في مجال جبر الضرر الجماعي.

وسيسهر على تنشيط هذا اللقاء كل من جياني ماغازيني، رئيس قسم أمريكا أوروبا وآسيا الوسطى، وقسم المؤسسات الوطنية والآليات الإقليمية بمكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وجيريمي ساركان، رئيس مجموعة العمل للأمم المتحدة حول الاختفاء القسري أو غير الطوعي، وكريستيان كوريا، المندوب الأول لبرنامج جبر الأضرار بالمركز الدولي للعدالة الانتقالية، وأحمد حرزني، رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وكارلوس ألبيرتو شوكانو، نائب ممثل البعثة الدائمة للبيرو لدى الأمم المتحدة بالإضافة إلى ممثل البعثة الدائمة للأرجنتين لدى الأمم المتحدة.

من جهة أخرى، وعلى هامش هذه الأنشطة، يشارك المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان أيضا في الدورة الـ23 للجنة الدولية للتنسيق بين المؤسسات الوطنية للنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها التي ستنعقد من 23 إلى 25 مارس الجاري.

Revue de Presse du Conseil

وكالة المغرب العربي للأنباء
Maghreb Arabe Presse

المغرب/حقوق الانسان
ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان :التوصل بنتائج التحاليل الجينية الخاصة بالضحية امحمد المراكشي المعروف"بأبي فادي

الرباط /5 /3 /ومع/ أعلن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان أنه عمل ,خلال الأسبوع الجاري ,على إشعار عائلة الضحية السابق لماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان امحمد المراكشي المعروف"بأبي فادي" ,بنتائج التحليل الجيني التي جاءت متطابقة مع التحاليل المجراة على أفراد من عائلة المرحوم, وذلك إثر توصل المجلس بالنتائج النهائية للتحاليل الجينية التي تم إجراؤها على عينات من العظام لبعض ضحايا هذه الانتهاكات.

وأوضح بلاغ للمجلس, توصلت وكالة المغرب العربي للانباء بنسخة منه اليوم الجمعة, أن فردين من عائلة الفقيد انتقلا مرفوقين بوفد من المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان إلى مدينة قلعة مكونة, حيث تم وضع الشاهدة على قبر المرحوم, والترحم على قبره.

وأضاف البلاغ ان هذه المبادرة تأتي في إطار مواصلة المجلس الإستشاري لحقوق الإنسان, بعد توصله بالنتائج النهائية للتحاليل الجينية, جهود إشعار العائلات المعنية بالنتائج المتوصل إليها, ومساعدتها على إقامة الشعائر الدينية, وفق ما جاء في توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة ولجنة المتابعة, بهذا الشأن.

واشار إلى أن الضحية امحمد المراكشي المزداد بتاريخ 29 مايو 1950 بلبنان, مغربي من أم لبنانية, اعتقل سنة 1976 وتم ترحيله إلى عدة معتقلات بالرباط, وأكدز, ومركز قلعة مكونة ثم ورزازات حيث توفي ودفن هناك سنة 1992.

وسجل المصدر ذاته أن التحريات التي قامت بها هيئة الإنصاف والمصالحة خلال ولايتها مكنت من تتبع مسار اعتقال الضحية والتعرف على مكان دفنه وإخطار عائلته الموجودة بلبنان واستخراج رفات المرحوم وأخذ عينات من عظامه, بغرض التحليل الجيني, ونقل رفاته بناء على رغبة العائلة إلى مقبرة مكونة حيث ووري الثرى ثم وضع الشاهدة على قبره.

ب/ح أ/

/رو/ ومع

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

MAROC-CCDH-DROITHUMAINS

Droits de l'Homme: les analyses ADN confirment l'identité de la victime M'hamed Al Marrakchi alias "Abi Fadi"

Rabat, 5 mars (MAP)- La famille de M'hamed Al Marrakchi alias "Abi Fadi" victime des graves violations passées des droits de l'Homme a été informée, cette semaine, des résultats des analyses d'ADN qui sont révélées identiques aux prélèvements effectués sur des membres de la famille du disparu, a annoncé le Conseil consultatif des droits de l'Homme (CCDH) qui vient de recevoir les conclusions des analyses ADN concernant les restes de certaines victimes de ces violations.

Selon un communiqué du CCDH, rendu public vendredi, deux membres de la famille du défunt, accompagnés d'une délégation du CCDH, se sont déplacés à la ville Kelaat M'Gouna afin d'ériger la pierre tombale et se recueillir sur la tombe du défunt.

Cette initiative s'inscrit dans le cadre des démarches poursuivies par le CCDH pour informer les familles concernées des résultats des analyses génétiques qui lui sont parvenus, afin qu'elles puissent faire leur deuil, suivant en cela les recommandations de l'Instance équité et réconciliation (IER) et la commission de suivi.

La victime M'Hamed Al Marakchi, né le 29 mai 1950 au Liban, de père marocain et de mère libanaise, a été arrêté en 1976 à son arrivée au Maroc, puis transféré dans plusieurs lieux de détention à Rabat, Agdez, Kalaat M'Gouna puis Ouarzazate où il s'est éteint et a été inhumé en 1992.

Les investigations de l'IER, durant sa période d'activité, ont permis de suivre le parcours de détention de la victime et identifier sa tombe avant d'en informer sa famille au Liban. Il s'en est suivi l'exhumation des restes du défunt pour effectuer des prélèvements osseux pour analyse aux fins de confirmer son identité.

La dépouille a été ensuite inhumée à Kalaat M'gouna conformément à la volonté de la famille.(MAP).

Youssef SATANE

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

الأحداث المغربية

حرزني يحدد هوية أحد ضحايا الاختفاء القسري

أصدر المجلس الاستشاري لحقوق الانسان، خلال الاسبوع الجاري، إشعارا لعائلة الضحية السابق امحمد المراكشي المعروف بـ«أبي فادي» وذلك بعدما جاءت النتائج النهائية للتحاليل الجينية التي تم إجراؤها على عينات من العظام لبعض ضحايا ماضي الانتهاكات متطابقة مع التحاليل المجراة على أفراد عائلة المرحوم.

وذكر المجلس في بلاغ توصلت«الأحداث المغربية» بنسخة منه أن التحريات التي قامت بها هيئة الإنصاف والمصالحة خلال ولايتها من تتبع مسار اعتقال الضحية، مكنت من التعرف على مكان دفنه وإخطار عائلته واستخراج رفاته ونقله بناء على رغبة العائلة إلى مقبرة مكونة، حيث ووري الثرى وتم وضع الشاهد على قبره بحضور فردين من عائلة الفقيد.

ويذكر أن امحمد المراكشي المعروق بابي فادي المزداد بتاريخ 29مارس1950 بلبنان مغربي من أم لبنانية، اعتقل سنة1976 وتم ترحيله إلى عدة معتقلات بالرباط، أكدز، مركز قلعة السراغنة ثم ورزازات حيث توفي ودفن هناك سنة1992

Revue de Presse Homme

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

حقوق الإنسان

التعرف على رفات الضحية امحمد المراكشي

على إثر توصله بالنتائج النهائية للتحاليل الجينية التي تم إجراؤها علي عينات من عضام بعض ضحايا ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، عمل المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان خلال الأسبوع الجاري على إشعار عائلة الضحية السابق امحمد المراكشي المعروف ب«أبي فادي» بنتائج التحليل الجيني التي جاءت متطابقة مع التحاليل المجراة على أفراد من عائلة المرحوم.

و قد انتقل فردان من عائلة الفقيد مرفوقين بوفد من المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان إلى مدينة قلعة مكونة، حيث تم وضع الشاهدة على قبر المرحوم و الترحم علي قبره.

و تأتي هذه المبادرة في إطار مواصلة المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، بعد توصله بالنتائج النهائية للتحاليل الجينية، جهود إشعار العائلات المعنية بالنتائج المتوصل إليها، و مساعدتها على إقامة الشعائر الدينية، وفق ما جاء في توصيات هيأة الإنصاف و المصالحة و لجنة المتابعة، بهذا الشأن.

و يذكر أن الأمر يتعلق بالسيد المراكشي المعروف ب«أبي فادي» و المزداد بتاريخ 29 مايو 1950 بلبنان، مغربي من أم لبنانية، اعتقل سنة 1976 و تم ترحيله إلى عدة معتقلات بالرباطو أكدز، مركز قلعة مكونة ثم ورزازات حيث توفي و دفن هناك سنة 1992.

أخبار اليوم المغربية

وضع الشاهد على قبر امحمد المراكشي بعد النتائج الجينية

إثر توصله بالنتائج النهائية للتحاليل الجينية التي تم إجراؤها على عينات من عظام بعض ضحايا ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، عمل المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان على إشعار عائلة امحمد المراكشي بنتائج التحليل الجيني التي جاءت متطابقة مع التحاليل التي أجريت على أفراد من عائلة المرحوم، حيث انتقل فردان من عائلة الفقيد مرفوقين بوفد من المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان إلى مدينة قلعة مكونة، حيث تم وضع الشاهد على قبر المراكشي والترحم على روحه.

وتأتي هذه المبادرة في إطار مواصلة المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، بعد توصله بالنتائج النهائية للتحاليل الجينية، إشعار العائلات المعنية بالنتائج المتوصل إليها ومساعدتها على إقامة الشعائر الدينية، وفق ما جاء في توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة ولجنة المتابعة بهذا الشأن.

يذكر أن الأمر يتعلق بامحمد المراكشي، المعروف بـ«أبي فادي» والمزداد بتاريخ 29 مايو 1950 بلبنان، وهو مغربي من أم لبنانية، اعتقل سنة 1976 وتم ترحيله إلى عدة معتقلات بالرباط، أكدز، مركز قلعة مكونة ثم ورزازات، حيث توفي ودفن هناك سنة 1992.

وقد مكنت التحريات التي قامت بها هيئة الإنصاف والمصالحة، خلال ولايتها، من تتبع مسار اعتقال الضحية والتعرف على مكان دفنه وإخطار عائلته الموجودة بلبنان واستخراج رفاته وأخذ عينات من عظامه، بغرض التحليل الجيني، ونقل رفاته بناء على رغبة العائلة إلى مقبرة مكونة، حيث ووري الثرى.

Revue de Presse du Conseil consultatif des dro

الجريدة

حرزني يكشف عن مصير «أبو فادي»

بشرى الضوو

أشعر المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان عائلة الضحية امحمد المراكشي، المعروف بابي «فادي»، بنتائج التحليل الجيني التي جاءت متطابقة مع التحاليل المجراة على أفراد من عائلة المرحوم.

وذكر مصدر مقرب من أحمد حرزني، رئيس المجلس، أن «فردين من عائلة المختفي انتقلا مرفوقين بوفد من المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان إلى مدينة قلعة مكونة، حيث تم وضع الشاهدة على قبر المرحوم، والترحم على قبره»، مشيرا إلى أن «هذه المبادرة تأتي في إطار مواصلة المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، بعد توصله بالنتائج النهائية للتحاليل الجينية، جهود إشعار العائلات المعنية بالنتائج المتوصل إليها، ومساعدتها على إقامة الشعائر الدينية، وفق ما جاء في توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة ولجنة المتابعة بهذا الشأن».

يشار إلى أن امحمد المراكشي أو «أبو فادي»، والمزداد بتاريخ 29 ماي 1950 بلبنان، مغربي من أم لبنانية، اعتقل سنة 1976، وتم ترحيله إلى عدة معتقلات، بدءا من الرباط وأكدز ومركز قلعة مكونة، ثم ورزازات، حيث توفي ودفن هناك سنة 1992.

وقد مكنت التحريات التي قامت بها هيئة الإنصاف والمصالحة، خلال ولايتها، من تتبع مسار اعتقال الضحية والتعرف على مكان دفنه وإخطار عائلته الموجودة بلبنان، واستخراج رفاته، حيث استخرجت عينات من عظامه، بغرض التحليل الجيني، ونقل رفاته بناء على رغبة العائلة إلى مقبرة مكونة، حيث ووري الثرى ثم وضع الشاهدة على قبره.

يأتي ذلك في وقت لا تزال عائلة عبد اللطيف زروال، المختفي منذ عقود، تطالب المسؤولين بالمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بالكشف عن حقيقة مصير ابنها، محملة إياه ما أسمته بـ«التماطل في حل هذا الملف العالق بعد أن تمكن من كشف مصير عدد من زملاء المختفي عبد اللطيف زروال».

قبر محمد المراكشي (أبوفادي) وفي الاطار صورته (خاص)

Revue de droit des droits de l'Homme

Les Echos
quotidien
L'économie et plus encore

Le cas Abou Fadi élucidé par le CCDH

Le corps d'Abou Fadi, victime des disparitions forcées, a été identifié à partir de résultats des analyses ADN

La famille d'Abou Fadi a attendu 18 ans avant de faire le deuil de son fils. (PHOTO : DR)

PAR **MOHAMED EL HAMRAOUI**

Le Conseil consultatif des droits de l'homme (CCDH) a reçu dernièrement les résultats définitifs des analyses ADN effectuées à partir d'échantillons prélevés sur des victimes de disparitions forcées, dont les corps ont été retrouvés mais non identifiés. Parmi les résultats reçus figure celui de Mohamed Marrakchi, dit Abou Fadi, alias le Libanais. Des échantillons d'ADN prélevés sur des membres de sa famille correspondent à ceux prélevés sur les restes de ses ossements retrouvés près du barrage Mansour Eddahbi en 2005. Une délégation du CCDH et des membres de la famille d'Abou Fadi (sa soeur Aliae Al Marrakchi, résidente en Allemagne, et son frère Brahim, vivant au Liban,) se sont déplacés discrètement, le 28 février dernier, pour poser la pierre tombale identifiant le lieu d'enterrement de Abou Fadi. Selon une source au CCDH, «*cette initiative entre dans le cadre de la procédure d'informer les familles des disparus sur les cas élucidés, comme cela est dicté par les recommandations de l'Instance équité et réconciliation*».

Une énigme qui a duré 30 ans

Mohamed Abbas Marrakchi dit Abou Fadi est né en 1950 à Beyrouth de mère libanaise et de père marocain. Il décide un jour de 1976 de rentrer au Maroc, après que son associé saoudien lui a confisqué son passeport marocain. Abou Fadi emprunte alors le passeport d'un de ses amis libanais pour rentrer au pays.

D'autres cas de disparitions forcées n'ont toujours pas été élucidés.

Dès son arrivée à l'aéroport de Casablanca, la police des frontières s'aperçoit que le document de voyage est faux. Elle le laisse entrer, mais le signale toutefois aux services de contre-espionnage qui le filent pendant quelques jours à Rabat. Il sera enlevé de l'hôtel Balima et mis en détention secrète au complexe de police d'Agdal. Abou Fadi sera alors accusé de comploter pour l'assassinat de Yasser Arafat, l'ancien chef de l'OLP qui devait à l'époque faire une visite au Maroc. En 1978, il est transféré à Agdez, puis à Kalâat M'gouna en 1981. En 1991, après la libération du groupe Banou Hachem, il est transféré en compagnie de deux autres détenus au poste de surveillance des Forces auxiliaires du barrage Mansour Eddahbi entre Agdez et Ouarzazate, où il est retrouvé sans vie le 23 juillet 1992. Depuis son enlèvement à Rabat, sa famille n'avait eu de cesse de signaler sa disparition à des organismes internationaux, notamment à la Croix-Rouge. Selon les ex-détenus de Kalâat M'gouna, après la libération du groupe Banou Hachem en 1991, trois prisonniers sont restés incarcérés. Il s'agit d'un Libyen du nom d'El Bahloul, d'un Marocain de Meknès du nom de Alaoui, emprisonné pour tentative de vol d'un avion et d'Abou Fadi. Les trois ont été transférés à la garnison des Forces auxiliaires qui avait pour mission de veiller à la sécurité du barrage d'El Mansour Eddahbi. En avril 1992, El Bahloul et Alaoui sont libérés.

Cette initiative s'inscrit dans le cadre des recommandations de l'Instance équité et réconciliation.

Conseil consultatif des droits

المغرب/حقوق الانسان/تذكار (مرفق بصورة)
إقامة نصب تذكاري بالرباط لحفظ ذاكرة ضحايا أحداث الصخيرات

الرباط 5 /3/ومع/ نظم المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وجمعية أسر ضحايا أحداث الصخيرات, اليوم الجمعة بالرباط, حفلا لإزاحة الستار عن نصب تذكاري لحفظ ذاكرة ضحايا أحداث الصخيرات سنة 1971.

وقال السيد أحمد حرزني رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان, في كلمة بمناسبة هذا الحفل الذي نظم بحضور عدد من الشخصيات فضلا عن عائلات الضحايا, أن إقامة هذا النصب التذكاري يأتي في إطار جهود حفظ الذاكرة وطي صفحة الماضي وتعزيز مقومات الإنصاف والمصالحة, كما أوصت بذلك هيئة الإنصاف والمصالحة في تقريرها الختامي.

وأوضح أن إقامة هذا النصب "دليل آخر على قدرة المغاربة على التعامل مع مشاكلهم بشجاعة ومعالجتها بطريقة حضارية, وذلك من أجل بناء مغرب ديمقراطي متصالح مع ذاته".

من جهته قال السيد محمد المعزوزي الرئيس المؤسس لجمعية أسر ضحايا أحداث الصخيرات إن " إقامة هذا النصب التذكاري يعد واجبا أخلاقيا تجاه ضحايا أحداث الصخيرات, إلى جانب كونه تقليدا أصيلا لدى الأمم الضاربة في عمق التاريخ والحضارة".

ونوه السيد المعزوزي بالدور الذي قام به المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان من خلال توليه ملف الضحايا ومعالجته لمطالب الأسر وجهوده الحثيثة لطي ذلك الملف.

وفي ختام هذا الحفل, رفعت أكف الضراعة إلى العلي القدير بالدعاء الصالح لصاحب الجلالة الملك محمد السادس بالنصر والتمكين, وأن يقر عين جلالته بولي عهده صاحب السمو الملكي الأمير مولاي الحسن وسائر أفراد الأسرة الملكية الشريفة.

كما توجه الحاضرون بالدعاء إلى العلي جلت قدرته بأن يمطر شآبيب رحمته ورضوانه على فقيدي الأمة جلالة المغفور لهما محمد الخامس والحسن الثاني وأن يكرم مثواهما.

يشار إلى أن هيئة الإنصاف والمصالحة كانت قد قررت تعويض ذوي الحقوق ضحايا أحداث الصخيرات يوم 10 يوليوز 1971.

ر/ط ك/ م ف ومع

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

MAROC-CCDH-MÉMOIRE

Mise en place à Rabat d'une stèle à la mémoire des victimes des événements de Skhirat

Rabat, 5 mars (MAP) - Une cérémonie de mise en place d'une stèle à la mémoire des victimes des événements de Skhirat en 1971 a été organisée, vendredi à Rabat, par le Conseil consultatif des droits de l'Homme (CCDH) et l'Association des familles des victimes de ces événements.

Cette cérémonie, organisée au cimetière Chouhada à Rabat, a été présidée par MM. Ahmed Herzenni, président du CCDH, et Mohamed Maazouzi, président fondateur de cette association, en présence de plusieurs personnalités et membres des familles des victimes.

A cette occasion, M. Herzenni a souligné que cette initiative s'inscrit dans le droit fil des efforts déployés pour tourner la page du passé et préserver la mémoire de ces évènements dans un esprit de réconciliation et de renforcement des bases de l'équité, conformément aux recommandations de l'Instance Equité et Réconciliation (IER), rendues publiques dans son rapport final.

La mise en place de cette stèle commémorative "prouve encore une fois que les Marocains sont capables de résoudre leurs problèmes avec courage et de manière civilisée, pour aller de l'avant dans l'édification d'un Maroc démocratique", a ajouté le président du CCDH.

Pour sa part, M. Maazouzi a affirmé qu'"il s'agit là d'un devoir moral et national envers les victimes de Skhirat", saluant les efforts du CCDH pour soutenir et répondre aux besoins des familles des victimes afin de tourner la page de ce triste évènement.

A l'issue de cette cérémonie, des prières ont été élevées à la gloire et à la préservation de SM le Roi Mohammed VI. L'assistance a également imploré le Tout-puissant de combler le Souverain en les personnes de SAR le Prince Héritier Moulay El Hassan et SAR le Prince Moulay Rachid et de l'ensemble des membres de l'illustre Famille Royale.

De même, des prières ont été dites pour le repos de l'âme des regrettés Souverains, SM Mohammed V et SM Hassan II.

L'IER avait pris la décision d'indemniser les ayants droit des victimes des évènements de Skhirat du 10 juillet 1971, eu égard "aux violations de leurs droits en tant que citoyens et êtres humains, aux souffrances qu'ils ont subies suite à leur emprisonnement illégal".

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

أخبار اليوم المغربية

المعزوزي: النصب شاهد على جرم الخونة وإخلاص الشهداء

دموع وألم وذكريات حزينة في لقاء عائلات ضحايا أحداث الصخيرات

■ أخبار اليوم ■

أزيح الستار يوم الجمعة الماضي عن النصب التذكاري لضحايا أحداث الصخيرات 1971، وسط أجواء مفعمة بالحزن، حيث لم تتمكن أسر الضحايا من مقاومة دموعها وهي تسترجع ذكريات ذويها الذين رحلوا.

ويرى مراقبون أنه، لأول مرة في بلد عربي، يوضع نصب تذكاري لضحايا قضوا في انقلاب، وسط مقبرة الشهداء بالرباط العاصمة، بينما جرت العادة أن تحجب صفحات الانقلابات من تاريخ هذه الدول.

وقال أحمد حرزني، رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، إن هذا النصب التذكاري «دليل آخر على قدرة المغاربة على التعامل مع مشاكلهم بشجاعة ومعالجتها بطريقة حضارية، من أجل بناء مغرب ديمقراطي متصالح مع ذاته».

وقال محمد المعزوزي، الرئيس المؤسس لجمعية أسر ضحايا أحداث الصخيرات، إن «هذا النصب التذكاري يعد واجبا أخلاقيا تجاه ضحايا أحداث الصخيرات، إلى جانب كونه شاهدا على جرم الخونة وإخلاص الشهداء».

● التفاصيل ص 2

أخبار اليوم المغربية

■ الرباط سناء الزوين ■

لم تستطع عائلات ضحايا أحداث الصخيرات مغالبة دموعها خلال حفل إزاحة الستار عن النصب التذكاري لضحايا أحداث الصخيرات سنة 1971، الذي نظمه المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وجمعية أسر ضحايا أحداث الصخيرات، مساء الجمعة الماضي بالرباط.

وقال أحمد حرزني، رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، في كلمة بمناسبة هذا الحفل الذي نظم بحضور عدد من الشخصيات فضلا عن عائلات الضحايا، إن «إقامة هذا النصب التذكاري تأتي في إطار جهود حفظ الذاكرة وطي صفحة الماضي وتعزيز مقومات الإنصاف والمصالحة، كما أوصت بذلك هيئة الإنصاف والمصالحة في تقريرها الختامي». وأردف أن هذا النصب «دليل آخر على قدرة المغاربة على التعامل مع مشاكلهم بشجاعة ومعالجتها بطريقة حضارية، من أجل بناء مغرب ديمقراطي متصالح مع ذاته». وأضاف أنه جاء من أجل طي صفحة من «أكثر الصفحات إيلاما في تاريخنا الحديث، بعد أن قرأناها وقررنا تأبيد تلك المرحلة».

من جهته، قال محمد المعزوزي، الرئيس المؤسس لجمعية أسر ضحايا أحداث الصخيرات، إن «هذا النصب التذكاري يعد واجبا أخلاقيا تجاه ضحايا أحداث الصخيرات، إلى جانب كونه شاهدا على جرم الخونة وإخلاص الشهداء»، ليضيف المعزوزي بتأثر كبير: «النصب التذكاري لن يعوضنا عن فقدان زوج أو ابن أو أخ، بقدر ما يعتبر من الواجبات لتدوين الأحداث كي تظل حاضرة في الأذهان ولا تطويها صفحة النسيان».

واعتبر المعزوزي، في الكلمة التي ألقاها بهذه المناسبة، أن «هذا النصب سيكون بمثابة العبرة والمثل للتأمل في الحدث وتجنب الوقوع في الأخطاء». كما دعا المعزوزي إلى عدم منح أموال الدولة «لبعض المنحرفين، الذين لا يقدرون جسامة أفعالهم على الوطن». ونوه بالدور الذي قام به المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان من خلال توليه ملف الضحايا ومعالجته لمطالب الأسر وجهوده الحثيثة لطي ذلك الملف.

وارتباطا بملف أسر الضحايا، أكد المعزوزي أن الجمعية قامت بعدة لقاءات مع عدد من الوزراء من أجل حل إشكالية مراجعة المعاش والإدماج الاجتماعي. فيما دعا حرزني من جانبه إلى تركيز الأنظار على الأحياء من الأبناء، «فخير وفاء لهؤلاء الضحايا هو ألا يتكرر ما عانوا منه».

يشار إلى أن هيئة الإنصاف والمصالحة كانت قد قررت تعويض ذوي حقوق ضحايا أحداث الصخيرات يوم 10 يوليوز 1971.

الأحداث المغربية

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان يكرم ضحايا أحداث الصخيرات

الرباط: الأحداث المغربية

اختار المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، تكريم ضحايا المحاولة الانقلابية لسنة 1971 بالصخيرات، بإقامة نصب تذكاري وسط مقبرة الشهداء التي لا تبعد إلا ببعض عشرات الأمتار عن مقر المجلس.

وحل مساء الجمعة رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، أحمد حرزني، وبعض أعضاء المجلس، إضافة إلى أعضاء جمعية ضحايا أحداث الصخيرات، بمقبرة الشهداء لإقامة النصب التذكاري.

ورغم أن الاستجابة لمطالب جمعية ضحايا أحداث الصخيرات بإقامة نصب تذكاري يخلد ضحايا الانتهاكات الجسيمة التي خلفتها المحاولة الانقلابية للصخيرات، جاءت متأخرة فقد اعتبرت الاوراق التي سلمت لوسائل الاعلام أن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان يسعى بالمساهمة في إقامة نصب تذكاري لضحايا المحاولة الانقلابية للصخيرات، لحفظ ذاكرة من توفي وعانى في تلك الأحداث الأليمة.

وكانت هيئة الإنصاف والمصالحة قد قررت تعويضا لذوي حقوق ضحايا المحاولة الانقلابية بالصخيرات التي وقعت بتاريخ 10 يوليوز 1971 ، واعتبرت أن معاناتهم كبشر ومواطنين توجب تعويضهم بسبب الاحتجاز والمعاناة التي تحملوها.

LE MATiN.ma

RABAT

Une stèle à la mémoire des victimes des événements de Skhirat

Une cérémonie de mise en place d'une stèle à la mémoire des victimes des événements de Skhirat en 1971 a été organisée, vendredi à Rabat, par le CCDH et l'Association des familles des victimes de ces événements. Cette cérémonie, organisée au cimetière Chouhada à Rabat, a été présidée par Ahmed Herzenni, président du CCDH, et Mohamed Maazouzi, président fondateur de cette association, en présence de plusieurs personnalités et membres des familles des victimes. A cette occasion, M. Herzenni a souligné que cette initiative s'inscrit dans le droit fil des efforts déployés pour tourner la page du passé et préserver la mémoire de ces évènements dans un esprit de réconciliation et de renforcement des bases de l'équité, conformément aux recommandations de l'IER.

Revue de Presse

أخبار اليوم المغربية

محمد الصبار: الأجهزة الأمنية قطاع حكومي يجب أن يخضع للرقابة

الأمم المتحدة تطالب بترشيد الحكامة الأمنية بالمغرب

■ امبارك لمرابط
عبد المجيد جازوري ■

أكد تقرير مجموعة العمل التابعة للأمم المتحدة حول الاختفاءات القسرية أو غير الطوعية، أنه توصل بحجج مفادها أن عمليات اختطاف قد سجلت بعد 1999 في سياق حملة محاربة الإرهاب. ولم ينس التقرير أن يوصي الحكومة المغربية بإدماج جريمة مستقلة في الاختفاءات القسرية في القانون الجنائي. وإضافة إلى ذلك طالب التقرير بتنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة التي تنتظر منذ 2006، وتمتيع المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان باستقلالية أكثر عن الحكومة بأعتباره الجهة المخولة في تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة واتخاذ إجراءات للحد من الإفلات من العقاب الذي يتمتع به المسؤولون على جرائم الاختطاف القسري لضمان عدم تكراره في المستقبل وملاءمة التشريعات الجنائية المغربية بهذا الخصوص مع الفقرتين الأولى والثانية من المادة 6 من إعلان حماية الأشخاص من الاختفاء القسري، والذي يمنع الدولة من توجيه أوامر بتنفيذ عملية اختطاف إلى موظفيها الذين عليهم رفض تنفيذها. وذهب التقرير بعيدا في تشخيص هاته الوضعية بتسجيل أن بعض مرتكبي جرائم الاختفاء القسري مازالوا يزاولون وظائفهم ولم تتم إقالتهم منها على الأقل. ويشدد التقرير في خلاصاته وتوصياته أنه، بعد أربع سنوات، لم تنفذ الحكومة ما وافقت على تنفيذه من توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، والتي يمكن أن يكون لتركيبة المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وطريقة تعيينه تحول دون تنفيذ هاته التوصيات، مما يستدعي التعجيل بإدخال الإصلاحات على طريقة تشكيل المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وإعداد إستراتيجية وطنية لمحاربة الإفلات من العقاب. كذلك توقف تقرير مجموعة العمل التابعة للأمم المتحدة حول الاختفاءات القسرية عند قضية ضرورة إعمال الحكامة الأمنية وتحسين صورة الأجهزة الأمنية لدى السكان وتسهيل الحق والوصول إلى المعلومات ذات العلاقة بالعمليات الأمنية ووضع آلية لمراقبة كل المؤسسات المكلفة بالأمن. لا سيما أن قضية إعمال الحكامة الأمنية وإخضاع مختلف الأجهزة الأمنية للمراقبة أصبحت على رأس جدول أعمال الجمعيات الحقوقية بالمغرب في السنوات الأخيرة.

ويقول محمد الصبار، الرئيس السابق للمنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف، إن هذه الأجهزة هي قطاع حكومي و«يجب أن يسري عليها ما يسري على القطاعات الحكومية الأخرى»، مشددا على ضرورة خضوعها لرقابة البرلمان، كما هو الحال في البلدان الديمقراطية.

وقال إن هذا الأمر غير مستحيل مادام أن بلدانا أخرى مثل تركيا قامت بإخضاع أجهزتها الأمنية للمراقبة. كما شدد في تصريح لـ«أخبار اليوم» على ضرورة خضوعها للوصاية السياسية للحكومة، وكشف عن انكباب وزارة الداخلية على إعداد مشروع لـ«ترشيد الحكامة الأمنية» ولكنها لم تمط اللثام عن تفاصيله بعد، مشددا على أن انتهاكات الماضي حدثت لأن «الأجهزة الأمنية كانت منفلتة من الرقابة».

ولكن عبد الإله بنعبد السلام، نائب رئيس الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، أشار إلى أن الحكامة الأمنية مرتبطة أساسا بإصلاح الدستور وتكريس مبدأ فصل السلط، مبرزا أنه لا يمكن الحديث عن حكامة أمنية «في ظل غياب قضاء نزيه وغير خاضع للتعليمات» كما أن هذه الحكامة تتطلب وجود «مؤسسة تشريعية لها سلطات حقيقية وليس سلطات شكلية فقط».

وكان المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف ومنتدى بدائل قد أكدا في الإعلان الختامي للندوة التي عقداها نهاية أكتوبر 2008 والمتعلقة بإصلاح النظام الأمني بالمغرب على ضرورة توسيع النقاش وإشراف مختلف الفاعلين في الموضوع من وزارات وأجهزة أمنية وفاعلين سياسيين، وتحديد موقع الأجهزة الأمنية والعسكرية في المعادلة السياسية وإرساء الرقابة

Revue de Presse

أخبار اليوم المغربية

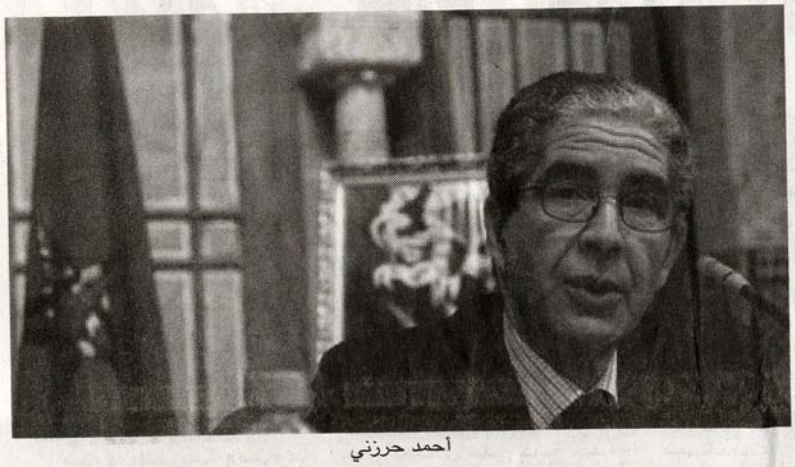

أحمد حرزني

البرلمانية الفعلية على كل المؤسسات الأمنية والعسكرية والأجهزة المشابهة، وكذا إسناد المسؤولية السياسية على الأجهزة الضبطية للحكومة وإخضاع هاته الأخيرة لرقابة البرلمان وتحميلها نتائج القرار الأمني. ولم ينس الإعلان الختامي التوصية بإحداث مؤسسة وطنية وسيطة مخولة بإجراء تحقيقات لفائدة المتضررين، سواء كانوا مدنيين أو عسكريين. وكان محمد الصبار رئيس منتدى الحقيقة والإنصاف آنذاك قد أوضح أن توصية الإعلان الختامي ربما لم تستحسنها بعض الجهات الأمنية التي رفضت حضور الندوة وأبانت عن تردد ملحوظ للقطع مع الماضي. وكانت هاته الندوة استمرارا لتوصيات هيئة الإنصاف والمصالحة المتعلقة بإصلاح النظام الأمني بالمغرب، باعتبار أن ذلك أهم توصية يتضمنها التقرير النهائي لهيئة الإنصاف والمصالحة المنشور بتاريخ 6 يناير 2006. كذلك سبق للمركز الدولي للعدالة الانتقالية والمركز من أجل مراقبة الديمقراطية للقوات المسلحة أن عقدا ندوة في شهر أبريل 2008 حول موضوع «الحكامة الأمنية على ضوء توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة»، وتعد تلك الندوة الأولى من نوعها التي حاولت مناقشة موضوع يكتسي حساسية في المغرب ويهم مؤسسة كانت خارج النقاش والمراقبة، غير أن تقرير هيئة الإنصاف والمصالحة خصص لها حيزا مهما طلب فيه بترشيد الحكامة الأمنية، وأشار إلى المسؤولية الحكومية في مجال الأمن على أساس أن الحكومة مسؤولة بشكل تضامني عن العمليات الأمنية وحفظ النظام العام وحماية الديمقراطية وحقوق الإنسان وإلزامها بإخبار الحكومة والبرلمان بأية أحداث استوجبت تدخل القوة العمومية وبالعمليات الأمنية ونتائجها والمسؤوليات وما قد يتخذ من تدابير تصحيحية، ووقوفه عند مسالة المراقبة والتحقيق البرلماني في مجال الأمن. كذلك أوصى تقرير هيئة الإنصاف والمصالحة بتقوية أداء لجان تقصي الحقائق البرلمانية بالخبرة الأمنية والقانونية لمساعدتها على إعداد تقارير موضوعية، بعيدا عن الاعتبارات السياسية. ولم ينس التقرير بحصر معايير وحدود استعمال القوة، وأوصت الهيئة بإلزام كل جهاز أمني بالاحتفاظ بكل ما يوثق لقرار التدخل أو اللجوء للقوة العمومية وإمساك التقارير والإشعارات والمراسلات المتصلة بها وإبطال الأوامر والتعليمات الشفوية إلا في حالة الخطر المحدق، على أن تستتبع الأوامر الشفوية بأخرى مكتوبة وموقعة لتأكيدها.

Revue de Presse du Conseil

الجريدة

معتقلون ينتقدون مبادرة «أبو حفص»

إسماعيل روحي

علمت «الجريدة الأولى» أن عددا كبيرا من معتقلي «السلفية الجهادية» وجهوا انتقادات لاذعة للمبادرة التي تقدم بها عبد الوهاب رافقي، الملقب بـ«ابو حفص»، بسبب إصرارها على مواجهة الاحتلال في العراق وافغانستان.

وأكد مصدر قريب من المعتقلين أن عددا كبيرا منهم وجهوا رسائل شخصية تحمل بصماتهم الشخصية تنتقد المبادرة التي تقدم بها «ابو حفص» على اعتبار أنها لا تدفع بمظلوميتهم في الملف، وانها تحمل مواقف فكرية وشرعية لا يتفقون معها.

وأوضح عبد الرحيم مهتاد، رئيس جمعية النصير لدعم المعتقلين الإسلاميين، أن جمعيته تلقت خلال الأسابيع الماضية رسائل شخصية كثيرة من عدد من المعتقلين الإسلاميين، تؤكد على براءة أصحابها من التهم التي توبعوا من اجلها، مؤكدين على نبذهم للعنف بجميع أشكاله، وإيمانهم الراسخ بجميع أشكال الحوار والتسامح.

واضاف مهتاد أن الرسائل في ما يخص العلاقة مع النظام الملكي شددت على أن الملكية معتبرة من طرف الائمة والعلماء، وإمارة المؤمنين إمارة شرعية لجلالة الملك محمد السادس، موضحا أن رسائل المعتقلين التي توصلت بها النصير أخلى اصحابها مسؤوليتهم من جميع البيانات التي تدعو إلى العنف والتشدد.

وأشار مهتاد إلى أن جمعيته ستعمل على إيصال الرسائل التي توصلت بها إلى كل الجهات الرسمية المشرفة على الملف من وزارة العدل والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان والديوان الملكي، مضيفا أن الملف لا يمكنه أن ينتهي إلا أمنيا كما بدأ قبل حوالي سبع سنوات، وهو ما يؤكده تعيين عبد الحفيظ بنهاشم مندوبا عاما لإدارة السجون وإعادة الإدماج.

واعتبر المصدر ذاته أن معارضة المعتقلين لمبادرة «ابو حفص» مردها إلى أن كثيرا منهم لم يعتقلوا على أساس فكري أو عقدي، وأن القاسم المشترك بينهم هو الصلاة والمظلومية، مشددا على أن مبادرة ابو حفص لو سارت في طريق المظلومية للاقت كثيرا من التاييد داخل السجون. وكان «ابو حفص» قد وجه انتقادات إلى بعض معتقلي السلفية الجهادية الذين قال إنهم تحولوا إلى تجار مخدرات داخل السجون، بعد أن كانوا يحملون فكرا متشددا بفعل سنوات الاعتقال، وقال «ابو حفص» في حوار مع جريدة «التجديد»: «حين أرى بعض من اعتقلوا معنا في هذه المحنة وقد دخلها متدينا بل أحيانا مغاليا في تدينه، فتؤثر عليه أحوال السجن وظروفه ليتحول إلى تاجر مخدرات، أو تارك للصلاة، أو مدمن على حبات الهلوسة، فهذه هي الانتكاسة والعياذ بالله، وذلك ما يدفعني لمزيد من الجدية في البحث عن المعالجات لهذا الملف، وليس التصعيد الذي لا مبرر له، والخطابات الحماسية الهوجاء التي أثبتت التجربة أنها لا تجر إلا لمزيد من البلاء، وأنه لا يمكن لهذا الكم الكبير من المعتقلين على اختلاف مستوياتهم وأحكامهم تحمل نتائجها».

ودافع عن المبادرة التي تقدم بها أمام المعتقلين متهميه بالراجع بالقول: «وهذا ليس بانتكاسة ولا خذلان، لكنه تقدير وموازنة وفقه للواقع، والحمد لله نحن لم نبع ديننا لأحد، ولا فرطنا في ثابت من ثوابت الشريعة، ولا فرطنا في الإحساس بمسؤوليتنا تجاه هذا الدين ولا تجاه الأمة، ولا فرطنا في قضايا الأمة المصيرية، ولا قضايا المستضعفين من ابنائها، وسنظل ننصرها حسب المستطاع والمقدور ونسأل الله الثبات على ذلك».

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits